مصر- يجب على السلطات الإفراج عن مئات الأشخاص المعتقلين بسبب ممارسة حرياتهم الأساسية

27 سبتمبر 2019

طالبت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم السلطات المصرية باحترام وحماية حق المصريين في حرية التعبير والتجمع، وضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين تعسفياً على مدار الأسبوع الماضي في سياق المظاهرات الأخيرة ضد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وفي يوم 26 سبتمبر، أصدر مكتب النائب العام بيانًا يؤكد فيه احتجاز أكثر من 1000 شخص بعد "مشاركتهم في المظاهرات" و "اعترافات" بأن مشاركتهم تتعلق بـ"عدم رضاهم عن الوضع الاقتصادي في البلاد"، و"معارضة النظام".

ويشير توثيق المنظمات غير الحكومية المحلية إلى أنه قد تم اعتقال ما يقارب ال 2000 شخص، وأنه وجهت الى معظمهم تهم "الانتماء إلى جماعة إرهابية" ، و" نشر وإذاعة أخبار كاذبة بغرض تكدير السلم العام وبث الفتنة."

"يتحدى المصريون الذين خرجوا إلى الشارع للاحتجاج ست سنوات من فساد حكومات السيسي، وقمعها المستميت، وتفكيكها المنهجي لسيادة القانون ولضمانات المساءلة." علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين " بتعبئة السجون بأشخاص يزعم أنهم غير راضين عن الوضع في البلاد، تقوم النيابة العامة والقضاء المصري بالتصرف مرة أخرى كأداة من أدوات القمع، وليس كدرع في مواجهة انتهاكات العسكر لحقوق الإنسان والحريات الأساسية".

وفي ظل ترقب احتجاجات جديدة اليوم، تعبر اللجنة الدولية للحقوقيين عن قلقها العميق من أن القوانين المصرية تفرض قيودًا مفرطة على ممارسة الحق في حرية التجمع، وتمنح قوات الأمن سلطات واسعة لتفريق الاحتجاجات، بما في ذلك باستخدام القوة المميتة عندما لا تكون ضرورية لحماية الأرواح.

وبعد مرور ستة أعوام على مقتل ما يزيد على 1000 شخص على يد قوات الأمن والقوات المسلحة في سياق تفريق اعتصامات رابعة العدوية وميدان النهضة، تشير اللجنة الدولية للحقوقيين إلى أنه لم يتم تقديم شخص واحد من المسؤولين عن عمليات القتل الجماعي للمتظاهرين إلى العدالة.

"لقوات الأمن والقوات المسلحة المصرية ماضي طويل في استخدام العنف بشكل غير قانوني وغير متناسب، بما في ذلك إطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين،" أضاف بنعربية. "يجب على قوات الأمن والقوات المسلحة الامتثال لالتزامات مصر بموجب القانون الدولي وضمان حق المتظاهرين في الحياة، وفي الحرية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وفي حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات."